أكد أن الأمر سينعكس إيجاباً على جميع أطراف التقاضي

وزير العدل: التوقيع الإلكتروني يتيح الدخول على خدمات الوزارة آلياً

جانب من العمل على النظام الجديد

تسهيل اجراءات المراجعين

■ قانون المعاملات الالكترونية فتح المجال أمام جميع الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية عبر شبكة الإنترنت

■ العبدالجليل: الوزارة بدأت باستكمال تفعيل التوقيع الالكتروني لجميع الوظائف الإشرافية ولموظفي الوزارة

أكد وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع ان تطبيق نظام التوقيع الالكتروني يتيح للمراجعين الدخول على جميع الخدمات التي تقدمها الوزارة ويفتح المجال امام موظفي العدل والمحامين فرصة انجاز جميع المعاملات إلكترونيا.

وأوضح الصانع في تصريح صحافي امس عقب اطلاق تطبيق النظام ان ذلك الأمر سينعكس ايجابا على جميع أطراف التقاضي من حيث سرعة تقديم القضايا وحسن متابعتها.

وبين أن قانون المعاملات الالكترونية فتح المجال أمام جميع الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية عبر شبكة الإنترنت لاسيما خدمة التوقيع الإلكتروني الذي تم بالتعاون مع هيئة المعلومات المدنية ويشمل قيادات الوزارة العليا والوسطى والمشرفين.

من جانبها قالت الوكيل المساعد للتطوير الإداري والإعلام بوزارة العدل هبة العبدالجليل في تصريح مماثل إن الوزارة بدأت باستكمال تفعيل التوقيع الالكتروني لكافة الوظائف الإشرافية ولموظفي وزارة العدل بدءا من الإدارات الشاغلة لمجمع الوزارات وقصر العدل وتليها الإدارات الشاغلة لمباني الوزارة المختلفة.

واشارت العبدالجليل الى ان هناك خدمات عديدة ستقدمها الوزارة للجمهور في جميع القطاعات اضافة إلى ما توفره الوزارة من خدمة الاستعلام عن اية قضايا او معاملات عبر موقعها الإلكتروني.

وكان مجلس الامة احال في جلسته العادية يوم 21 يناير الماضي الى الحكومة مشروعا بقانون في شأن المعاملات الالكترونية الى جانب احالته تعديلا على قانون المرافعات المدنية والتجارية والذي يسمح باستخدام وسائل التواصل الالكتروني في اجراءات التقاضي وذلك في الـ 22 من ابريل الماضي.

برئاسة المستشار محمد الدعيج

«الجنايات» تستكمل غداً محاكمة المتهمين بقضية تفجير مسجد الصادق

محكمة الجنايات لمواصل الاستماع للمتهمين في تفجير الامام الصادق

قررت دائرة الجنايات في المحكمة الكلية برئاسة وكيل المحكمة محمد الدعيج في جلستها الثالثة امس استكمال محاكمة المتهمين في قضية تفجير مسجد الإمام الصادق في جلسة سرية يوم الاربعاء المقبل لمثول ضابط جهاز امن الدولة.

كما قررت المحكمة أن تعود المحاكمة الى العلنية في جلسة 16 اغسطس الجاري لتقديم النيابة العامة مرافعتها في القضية وتمكين الدفاع المنتدب من تصوير ملف الدعوى بلا رسوم وعلى نفقة المحكمة.

وكلفت المحكمة عددا من المحامين المنتدبين من جمعية المحامين وغيرهم للدفاع عن بعض المتهمين فيما شدد وكيل المحكمة على انه لن يكون هناك خيار اعتذار «تنح» لاحد من المحامين مالم يقدم اعتذارا جديا وقهريا لهيئة المحكمة التي لها الاقرار الاول والاخير بذلك.

وكانت المحكمة قررت في جلستها التي عقدتها الخميس الماضي إخلاء سبيل 11 متهما من أصل 29 متهما في القضية الجنائية «رقم 40 لسنة 2015 حصر أمن الدولة» بلا ضمان ومنع جميع المتهمين من السفر ما لم يكن أي متهم محبوسا لسبب آخر.

وقررت المحكمة في تلك الجلسة ايضا إخطار جمعية المحامين الكويتية لتكليفها بتوفير الدفاع المنتدب لعدد من المتهمين لما أوجبت به المادة 120 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

ونبهت المحكمة في جلسة الخميس الماضي كل المتهمين الذين أمرت بإخلاء سبيلهم بضرورة متابعة وحضور جميع جلسات المحكمة المقبلة في حين كلفت نيابة التنفيذ الجنائي والتعاون الدولي مخاطبة الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية لتمكين كل المتهمين المحبوسين بالقضية من إجراء الاتصالات اللازمة مع ذويهم ومحاميهم فضلا عن تمكين المتهمين من الالتقاء بدفاعهم.

وشهدت الجلسة الماضية استكمال استجواب المتهم الأول في القضية عبدالرحمن صباح عيدان وإعادة فتح الأحراز التي تضمنت قرصا ممغنطا وذاكرة «فلاش ميموري» يحتويان على تسجيلين الأول صوتي يعود للانتحاري فهد سليمان القباع منفذ التفجير الإرهابي في مسجد الإمام الصادق.

وتضمن التسجيل الآخر مشاهد مرئية من تسجيلات كاميرات المراقبة لمسجد الإمام الصادق تظهر خلاله السيارة التي أقلت الانتحاري ولحظة نزوله ودخوله المسجد خلال أداء المصلين لصلاة الجمعة ولحظات التفجير من داخل المسجد وخارجه.

وكان المتهم العيدان أقر أمام المحكمة بأنه من قاد السيارة التي أقلت الانتحاري القباع إلى مسجد الإمام الصادق لتنفيذ التفجير الإرهابي وبأن الانتحاري كان يجلس في المقعد الأمامي المجاور للسائق وأن السيارة تعود إلى المتهم السابع بالقضية جراح نمر.

وعقدت محكمة الجنايات اولى جلساتها لمحاكمة المتهمين في الرابع من الشهر الجاري ومن بين المتهمين سبعة كويتيين وخمسة سعوديين وثلاثة باكستانيين و13 شخصا من المقيمين في البلاد بصورة غير قانونية إضافة إلى متهم هارب لم تعرف جنسيته بعد.

ومن بين المتهمين ايضا خمسة من المتهمين الهاربين غيابيا إثنان منهم تم ضبطهما في السعودية وهما شقيقان الأول يدعى ماجد عبدالله الزهراني «المتهم الرابع بالقضية» والثاني هو محمد عبدالله الزهراني «المتهم الثالث» ولهما شقيق ثالث كان في الكويت وتم تسليمه للسلطات السعودية وآخر موجود في سوريا ضمن تنظيم «داعش» الارهابي.

واعلنت وزارة الداخلية حينذاك عن تمكن سلطات الأمن السعودية من ضبط المتهمين الشقيقين اللذين شاركا في حادث تفجير مسجد الامام الصادق وقاما بتوصيل المتفجرات للمتهم عبدان واظهرت التحليلات والتحقيقات أن المتفجرات هي من النوع نفسه المستخدم في حادثتي التفجيرين الارهابيين بمنطقتي الدمام والقطيف في السعودية.

وكان مسجد الإمام الصادق الكائن في منطقة الصوابر بالكويت العاصمة تعرض لتفجير إرهابي في 26 يونيو الماضي خلال صلاة الجمعة في شهر رمضان المبارك ما أدى الى استشهاد 26 شخصا وإصابة 227.

الاجتماع ناقش «الخطوط العريضة» لعمل اللجنة بتوافق مع رسم السياسة العامة للدولة

«التعليمية» البرلمانية بحثت تجاوزات الابتعاث والتعيينات في جامعة الكويت و«التطبيقي»

■ الرويعي: اللجنة حريصة على دعوة الشاكين والمتضررين من لجان الكليات ومجلس الجامعات

■ اللجنة ستناقش في أسبوعها المقبل شبهة التجاوزات في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

عوده الرويعي

بحثت لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية أمس شبهة تجاوزات في ملفات البعثات والتعيين في كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بحضور وكيل وزارة التعليم العالي الدكتور حامد العازمي.

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور عودة الرويعي عقب الاجتماع ان اللجنة بحثت «الخطوط العريضة» لعمل لجنة التحقيق في التجاوزات بما يتوافق مع رسم السياسة العامة للدولة وانصاف المستحقين في التعيينات في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

واشار الرويعي الى ان اجتماع اللجنة اليوم ناقش فلسفة البعثات في الكويت على ان تقسم اللجنة اجتماعاتها للتحقيق في التجاوزات بالابتعاث والتعيينات في الجهتين كل على حدة.

واكد حرص اللجنة «التعليمية» على دعوة الشاكين والمتضررين من لجان الكليات ومجلس الجامعات الخاصة في البعثات لافتا الى ان اللجنة في اسبوعها القادم ستناقش شبهة التجاوزات في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

واشار الى اهمية حضور وكيل التعليم العالي الدكتور العازمي الى الاجتماع لرسم سياسة البعثات في الكويت معربا عن الامل في ان تتمكن اللجنة البرلمانية من انصاف المظلومين من الابتعاث وارجاع الحقوق لهم.

ودعا الرويعي كل من لديه شكوى بالابتعاث التقدم بها الى اللجنة «التعليمية» البرلمانية مبينا ان اللجنة وبعد الانتهاء من التحقيق في الابتعاث واصدار تقريرها خلال شهر من الان ستعرج على قضية التحقيق في التعيينات لكل من «الجامعة» و «التطبيقي».

وكان مجلس الامة قد وافق في جلسته العادية في30 يونيو الماضي على طلب نيابي بشأن تفويض لجنة شؤون التعليم والثقافة البرلمانية التحقيق في ملفات الابتعاث والتعيين من عام 2010 الى 2015 في كل من جامعة الكويت والتعليم التطبيقي على ان تقدم تقريرها في دور الانعقاد المقبل.

في عرض قدمته شركة جلوبال بروجكت بحضور مدير الإدارة

«الإطفاء» تطلع على آخر تكنولوجيا التعليم والتدريب باستخدام الحاسب الآلي

جانب من العرض

قدمت شركة جلوبال بروجكت عرضاً في مبنى الإدارة العامة للإطفاء على آخر تكنولوجيا التعليم والتدريب بإستخدام الحاسب الآلي وشبكة الإتصالات اللاسلكية ، وكان العرض بحضور مدير عام الإدارة العامة للإطفاء الفريق يوسف عبدالله الأنصاري وبحضور نائب المدير العام لشئون قطاع تنمية الموارد البشرية اللواء مهندس خالد التركيت.

وتعتمد التقنية الجديدة على استخدام شبكة الإتصالات اللاسلكية التي تم شبكها مع نظام الحاسوب للإستفادة منها في عملية التدريب على كيفية تلقي البلاغات وتوجيه فرق الإطفاء للموقع مع اتخاذ كافة الإجراءات العملية التي تتم مع الحدث بواسطة جهاز الحاسوب من اتصالات لاسلكية واستخدام المعدات والآليات وتوزيع المهام . وقد نظمت الشركة في عام 2014 دورة تدريبية لبعض العاملين في ادارة السلكية واللاسلكية ومركز اعداد رجال الإطفاء كانت مدتها ثلاثة ايام للإستفادة من هذه التقنية التي تقدم التدريب باعلى المستويات ، كما ان برنامج التدريب يضم كيفية التعامل مع السوشيال ميديا وربطه مع ماذكر سابقا ويتم بنظام 3D الذي يتيح ايضا إمكانية إجراء الإختبارات عبر الحاسوب لإجتياز الدورات بكل دقة.

حضر العرض مدير مركز نظم المعلومات العقيد محمد القحطاني مدير ادارة الأجهزة السلكية واللاسلكية بالإنابة جاسم النجار ومراقب شئون الطلبة في مركز اعداد رجال الإطفاء العقيد عبدالله الأنصاري ورئيس مركز إطفاء الشعيبة البحري المقدم بدر الكدم وبعض الضباط من مركز اعداد رجال الإطفاء.

المرور تواصل جهودها بالمحافظات الست لضبط المخالفين

«الداخلية»: تحرير 45553 مخالفة وحجز 2088 مركبة و68 شخصاً إلى النظارة وابعاد 21 شخصاً

في إطار الجهود المبذولة لضبط الحالة المرورية في جميع المناطق، قامت الإدارة العامة للمرور بسلسلة من الحملات المفاجئة في المحافظات الست وذلك خلال الاسبوع الماضي «الفترة من 2/8 – 2015/8/8» حيث اسفرت تلك الحملات عن تحرير «45553» مخالفة وحجز عدد «2088» مركبة مطلوبة ، وحجز عدد «1» دراجة ، كما تم إدخال عدد «68» شخصا إلى نظارة المرور لارتكابهم عدة مخالفات جسيمة ، واحالة «21» وافد للإبعاد لقيادتهم مركبة دون الحصول على رخصة قيادة.

وتؤكد الإدارة العامة للمرور استمرار حملاتها المرورية المفاجئة لضبط الحركة المرورية على الطرق الرئيسية والفرعية لضمان الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها للحد من المخالفات الجسيمة والإسهام في المحافظة على أرواح قائدي المركبات من المواطنين والمقيمين والقضاء على كافة الظواهر السلبية.

وتهيب الادارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بقائدي المركبات ضرورة الالتزام بقانون المرور والعمل على تطبيقه عند القيادة، مؤكدة أن القانون وضع لسلامة مستخدمي الطريق وان الإدارة العامة للعلاقات والاعلام الأمني مستمرة في التوعية المرورية من أجل تحقيق السلامة لجميع مستخدمي الطريق .

بمسرح المؤسسة بجنوب السرة

«السكنية» توزيع بطاقات الاحتياط للدفعه الثانية من القسائم الحكومية في جنوب المطلاع الأربعاء

قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية صباح أمس بتوزيع بطاقات الاحتياط لدخول القرعة على القسائم الحكومية في جنوب المطلاع والتي تشتمل على «361» قسيمة بمساحة 400م2.

وأكدت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بأن صباح يوم غد الاربعاء سيكون موعداً لإجراء القرعة على هذه القسائم في تمام الساعة التاسعة صباحاً بمسرح المؤسسة بجنوب السرة.

في ردها على تصريح رئيس لجنة البيئة بالمجلس البلدي

«الصناعة»: لم ولن نتقاعس عن أداء مهامنا في معالجة إطارات رحية

الصناعة تنفي تقاعسها في معالجة قضية إطارات رحية

فوجئت الهيئة العامة للصناعة بتصريح رئيس لجنة البيئة في المجلس البلدي م. عبد الله الكندري حول ما تم بشأن معالجة الإطارات في موقع رحيه وبأن الهيئة العامة للصناعة قد تقاعست في معالجة موقع رحيه لتجميع الإطارات.

ونود أن نؤكد بهذا الصدد بأن الهيئة العامة للصناعة لم ولن تتقاعس عن اداء مهامها المنوطة بها وهي تشجيع الصناعة و رعايتها.وقد اكدت الهيئة في اجتماعات سابقة مع المعنيين في بلدية الكويت بأن تجميع الاطارات المستعملة ليس من اختصاصها وانها على استعداد تام للتعاون في حل مشكلة موقع ارحيه. ولكن وللاسف الشديد وحتى تاريخه لم يتم تسليم الهيئة العامة للصناعة المواقع التي تم تخصيصها لتجميع الاطارات واقامة مصانع معالجتها في جنوب السالمي، وهي مسائل تتعلق بقرارات المجلس البلدي وبلدية الكويت. أضف الى ذلك عدم وجود اية خدمات في تلك المواقع المقترحة من كهرباء ومياه والتي تمثل الحد الأدنى اللازم لتشغيل تلك المواقع.

وعلى الرغم من تأكيدنا في مراسلات سابقة معهم بأن الاطارات لاتعد ناتجة عن عمليات صناعية تتم داخل الكويت تتحمل الهيئة مسؤوليتها، ولا تمثل وفق المصطلح الفني مخلفات صناعية كما جاء على لسان الاخ الفاضل رئيس اللجنة بل تعتبر مخلفات استهلاكية شأنها شأن النفايات المنزلية التي يتم معالجتها من قبل بلدية الكويت.

وختاماً و حرصاً من الهيئة العامة للصناعة على حماية البيئة في دولة الكويت فإن الهيئة على استعداد تام لتبني معالجة هذا الأمر من خلال عدة مقترحات سيتم تقديمها الى مجلس الوزراء الموقر والتي سيكون لها الاثر الايجابي والسريع في معالجة المشكلة بشكل نهائي